المحددات المكانية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة إلى واقعها وسبل تفعيلها في الجزائر

أ.د عبد الوهاب شمام *
ab_chemmam@yahoo.fr

أ. عمار زودة **
zoudaammar@yahoo.fr

••• الملخص:

إن إقرار الشركات متعددة الجنسية في استراتيجياتها المتبناة بمبدأ التكيف وضرورة التوجه محليا وفقا لما تقتضيه المحددات الاقتصادية والسياسية والخاصة، المكونة للمناخ الاستثماري في مختلف الأسواق العالمية المستضيفة، هو استعداد لتعامل هذه الشركات إيجابيا مع الدول المضيفة التي تتوفر على مزايا الموقع النوعية وتحسن استعمالها كورقة ضغط في عملية التفاوض معها. ونظرا لذلك، قامت الجزائر بفتح اقتصادها من أجل ترقية القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وإشراكه في مسار التنمية. غير أنه، ورغم جهود التحفيز وإجراءات تهيئة بيئة الاستثمار، لا يزال حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر ضعيفا، الأمر الذي استوجب بذل المزيد من الجهود من أجل استقطاب هذا الاستثمار وإشراكه في إحداث النمو المرتقب.

كلمات مفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر - الشركات متعددة الجنسية - الدول المضيفة - مزايا الموقع النوعية – مناخ الاستثمار – الجزائر.

معلومات عن المقال

تاريخ وصول المقال
2014/02/16

تاريخ قبول المقال
2014/06/05

تصنيف JEL
D06 ,D09,K04

••• *Résumé:*

Le fait que les sociétés multinationales engagées dans l'investissement direct étranger, adoptent des stratégies d'ajustement et d'orientation en fonction des exigences économiques et politiques relatives, Composantes du climat d'investissement aux différents pays d'accueil, est un signe d'acceptation, par ces Sociétés, d'activer positivement en faveur de pays hôtes qui disposent d'avantages spécifiques de la localisation, et utilisent ses avantages comme moyens de pression lors des négociations. Et pour des raisons aussi objectives que propres à l'Algérie, l'ouverture économique dans de nombreux domaines en vue de promouvoir le secteur privé national et étranger et l'engager dans la croissance envisagée. Cependant, malgré tous les efforts entrepris et toutes les mesures d'encouragement de l'investissement étranger en Algérie, ce dernier reste faible et très limité comparativement aux flux d'investissements destinés aux pays voisins. Des efforts supplémentaires sont donc indispensables pour capter ces investissements utiles à la croissance recherchée.

••• *Mots clés:* Investissement direct étranger - IDE - sociétés multinationales - pays d'accueil - d'avantages spécifiques de la localisation - climat d'investissement - Algérie.

© 2014 جميع الحقوق محفوظة لمجلة البحوث الاقتصادية والمالية JEFR

* أستاذ التعليم العالي - جامعة قسنطينة -

** أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة أم البواقي -

••• مقدمة:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها ومؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية، في ظل سيادة ظاهرة العولمة وزيادة التحول نحو آلية السوق وسيطرة الشركات المتعددة الجنسية على حركة السلع والخدمات، وانفتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية.

إن البلدان النامية وبسبب الظروف الاقتصادية وقلة مواردها المالية، نتيجة ضيق قاعدة صادراتها وانخفاض معدلات الادخار المحلي دون مستوى الاستثمار المخطط الذي يعرف بفجوة المدخرات المحلية، وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وصعوبة توظيف الفوائض الاستثنائية في مشروعات ذات أبعاد تنموية مستدامة، تسعى إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر FDI (Foreign Direct Investment) وتحفيزه للمساعدة في توسيع قاعدة الاقتصاد وزيادة الإنتاجية.

ورغم أن العديد من الدول النامية وعلى رأسها الجزائر التي تقدم التسهيلات والامتيازات والضمانات أو التسهيلات الجمركية، المالية والإدارية، نجد أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، مقاسا على سبيل المثال بعدد الشركات أو الاستثمار في المشروعات الأجنبية فيها محدودا للغاية، وهذا يعني أنها لم تستفد من التوسع الهائل للاستثمارات الدولية، مما يعني أن جاذبية الدول المضيفة لا تتوقف فقط على أنواع الحوافز والضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب، بل إن محددات أخرى قد تلعب دورا أكثر تأثير على حجم ومدى استقرار تدفق هذه الاستثمارات، ورغبة منا للوقوف أمام أهم المحددات المكونة للمناخ الاستثماري المستقطب لهذه الاستثمارات المباشرة، ذلك من خلال تأثيرها على قرارات رجال الأعمال الأجانب في توجيه رؤوس أموالهم إلى الخارج، وهم يفاضلون بين اقتصاديات العالم لتثميرها، حاولنا صياغة **الإشكالية التالية كإطار للبحث: ما هي المحددات الموائمة لبناء وتطوير مناخ استثمار جاذب، يسمح بالتأثير على قرارات رجال الأعمال الأجانب المتعلقة بتصدير استثماراتهم المباشرة نحو الخارج والمفاضلة بين اقتصاديات الدول المختلفة لاستضافتها ؟**

وستقوم الدراسة على **فرضية** مفادها أن قرارات تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر تتأثر بمحددات " مناخ الاستثمار" في الدولة المضيفة، الذي يعني مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والقانونية والإدارية والاجتماعية، المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، ولتحقيق هدف هذه الدراسة ارتأى الباحث استخدام **المنهج التحليلي الوصفي**، من خلال تقسيم محتواها إلى ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: النظريات المفسرة لتوجيه قرار الاستثمار الأجنبي المباشر.

في هذا الخصوص، يتناول العرض التالي تحليلا لبعض النظريات والمداخل الخاصة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، ودوافع الشركات متعددة الجنسية لتثمير رؤوس أموالها في الخارج، وقبل التطرق لهذه النظريات يجب الإشارة إلى أمرين:

- **الأمر الأول:** هو أن الاقتصار على عرض بعض النظريات دون الأخرى يرجع في أساسه إلى مدى توافر الأدلة والبراهين العملية الخاصة بكل نظرية؛

- **الأمر الثاني:** أنه برغم تعدد النظريات إلى أن التحليل الدقيق لجوهر وأساس كل نظرية أظهر وجود عوامل مشتركة أو شبه اتفاق بين معظم الكتاب والباحثين والممارسين على بعض المحددات والدوافع الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر سواء في الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء، ومن ثم فإن تناول كل النظريات يعتبر ضربا من ضروب الإسهاب والتكرار الذي لا يبرره الهدف الذي يسعى هذا البحث إلى بلوغه[1].

وبناء على هذا يمكن إبراز نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر من واقع عرض نظرية التجارة الدولية وعلاقتها بهذا الأخير، ومن ثم التطرق إلى أكثر النظريات شيوعا بخصوص ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، معتمدين على التدرج من التفسير الكلاسيكي إلى النيوكلاسيكي، ثم الحديث، على النحو التالي:

1.نظرية التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر:

إن البدايات الأولى لنظريات التجارة الدولية تعود إلى النظرية الاقتصادية الأولى التقليدية، فقد كانت مساهمات الاقتصاديين التقليديين ذات علاقة ليس فقط بالظواهر الاقتصادية حيث تم بحثها ووضع المبادئ الأساسية لها، وإنما أيضا ذات علاقة واضحة بمسائل التجارة ونشاطاتها المختلفة على المستويين المحلي والدولي.

إن التباين في التطور التكنولوجي، وما يترتب عنه من تفاوت في إنتاجية كل من العمل ورأس المال الناجمين عن ذلك قد يترتب عنه ليس فقط حركة في السلع والخدمات بين الدول المختلفة، بل أيضا انتقال وتبادل ملموس لعوامل الإنتاج فيما بينها، كما يفسح المجال واسعا أمام حدوث الاستثمار الدولي، من جهة حاول كل من هكشار وأوهلن Heckscher and Ohlin، ومن خلال نظريتهما المعروفة بـ: H.O تقديم تفسيرات مقنعة حول أسباب حصول الدول على مزايا نسبية من خلال تصديرها

وتبادلها لمنتج ما، فتورط أي بلد في عمليات التجارة الدولية هو مرهون حسب نظرية H.O بعوامل الإنتاج، من عمالة ورؤوس أموال، المتوفرة لديه، فيكتسب البلد مزايا نسبية في عمليات التجارة الدولية بتصديره لتلك السلع التي ينتجها باستخدامه المكثف لعوامل الإنتاج المتوفرة، وإستراده لتلك التي تتطلب عملية إنتاجها عوامل إنتاج مفقودة.

فالبلد الذي يستحوذ على رؤوس أموال كبيرة تفوق تلك التي بحوزة البلد المتاجر معه، يكتسب ميزة نسبية في تصدير أي منتج يتطلب كثافة في رأس مال المستعمل (نسبة رأس المال/ العمالة تكون عالية)، والسبب في ذلك حسب النظرية، بسيط فانخفاض تكلفة رأس المال المستعمل يؤدي إلى انخفاض سعر المنتج المصدر والمبادل به.

إن نظرية H.O، تعتبر أساليب الإنتاج المستخدمة ومستوى التكنولوجيا المدمجة هي نفسها في كل دول العالم، فالتكنولوجيا يمكن اكتسابها، وأساليب الإنتاج يمكن تطويرها، وعلى اعتبار أن عوامل الإنتاج يمكن انتقالها محليا وليس دوليا، فإن نظرية H.O بصفتها التقليدية لا تفسح مجالا للاستثمار الدولي بوجه عام. لقد تم تطوير نظرية H.O بكيفية أصبحت صالحة وإلى حد ما في تفسير ظاهرة الاستثمار الدولي انطلاقا من نظرية التجارة الدولية.

إن من بين أهم التعديلات التي ألحقت على نظرية H.O مساهمة "لونتيف" Leontief التي أضافت بعدا إيجابيا لنظرية التجارة الدولية من خلال تحليله لبيانات الاقتصاد الأمريكي عن طريق استخدام نظام المدخلات والمخرجات.

إن مساهمة "لونتيف" لفتت الانتباه إلى ضرورة إدماج نظرية H.O لعوامل أخرى كي تصبح أكثر واقعية في تحليل طبيعة التجارة الدولية، وتفسير توجهاتها الخاصة ولذلك فقد تم إضافة عنصر جديد حاول من خلاله "لونتيف" وغيره إعطاء أبعاد واقعية لنموذج H.O، ولقد تجلت أبرز هذه الإضافات في مساهمة كل من نظرية العوامل المحدثة ونظرية التكنولوجيا المحدثة في التجارة.

حيث أضافت نظرية العوامل المحدثة في التجارة عاملين أساسيين اثنين في تفسير اتجاهات التجارة الدولية، هي رأس المال البشري والمواد الأولية، فرأس المال المادي لا يكفي لوحده في توضيح المبادلات التجارية دون أن يتم دمجه برأس المال البشري في شكل تسيير كفء وعمالة ماهرة وفنية.

إن ما ميز كثيرا من هذه الإسهامات التنظيرية هو محاولة دمجها بين أهم نشاطين في مجال الأعمال، نشاط التجارة ونشاط الاستثمار ضمن طرح نظري متكامل يفسر مدى الارتباط بينهما ويوضح مجالات وحدود كل منهما، لاسيما وأن المؤسسات الاقتصادية على اختلاف درجة تطورها وطبيعة

صناعتها، قد يفسح أمامها وعلى نطاق دولي، الخيار بين النشاطين، فأي قرار سيتم اتخاذه؟ التجارة الدولية أم الاستثمار الأجنبي؟[2].

2.نظرية الموقع :

بصفة عامة ينطوي قرار الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص بأي شركة متعددة الجنسية على العديد من العوامل، بعضها دولي أما الآخر فيمثل عوامل على الصعيد المحلي (على مستوى الدولة الأم)، وفي هذا الشأن نجد أن محور اهتمام نظرية الموقع يرتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرا للاستثمار أو ممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية...الخ الخاصة بالشركات متعددة الجنسية، أو بمعنى آخر أنها تركز على المحددات والعوامل الموقعية أو البيئية المؤثرة على قرارات استثمار هذه الشركات، في الدول المضيفة، إن هذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها، ويضيف "دونينغ" Dunning أن هذه النظرية تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة...الخ، بالإضافة إلى العوامل التسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق.

3.النظرية الانتقائية:

تعد النظرية الانتقائية "لدونينغ"Dunning، نظرية شاملة في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تجمع وتربط العناصر الأساسية للتفسيرات المختلفة والتي تعد تفسيرات جزئية في نظرية واحدة شاملة عرفت بنموذج الملكية/الموقع/الاستخدام الداخلي لمزايا الاحتكارية، حيث قام صاحب هذه النظرية بتطوير وتفضيل فكرة الأصول (المزايا) المعنوية التي أشار إليها " كفيس" Caves [3].

لقد افترض "دنينغ" أنه لا بد من توافر ثلاثة شروط أساسية حتى يتم اتخاذ قرار بالدخول في الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتمثل هذه الشروط في:[4]

- مزايا الملكية؛

- مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية؛ - مزايا الموقع.

المحور الثاني: المحددات المكانية في الواقع العملي الموجه لقرار تحرك الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن نمو الاستثمارات واستمرار تدفقها إلى الدول النامية بصفة عامة يتوقف في المقام الأول على مدى ملائمة المناخ الاستثماري السائد والذي يمكن تعريفه بوصفه مفهوما شاملا لمجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاه تدفق رأس المال وتوظيفه، حيث تشمل هذه الظروف الأبعاد السياسية،

والاقتصادية وكفاءة وفاعلية التنظيمات الإدارية التي يجب أن تكون ملائمة، و مناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية[5]، وفي ما يلي عرض لهذه المحددات.

1.المحددات الاقتصادية:

تعتبر المحددات الاقتصادية أهم مدخل يعتمد عليه صانع قرار الاستثمار الأجنبي المباشر لتوجيه رؤوس أمواله نحو الخارج، لما لها من جوانب تأثيرية مهمة على سير المشروع الاستثماري على مستوى الدول المضيفة، وفيما يلي سيتم عرض أهم المحددات الاقتصادية التي تلعب دورا هاما في بناء المناخ الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

1.1.حجم السوق واحتمالات النمو:

يعد حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى تزايد تدفق هذه الاستثمارات، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي للاحتمالات المستقبلية.[6]

2.1.سياسات اقتصادية كلية مستقرة:

إن وجود سياسة اقتصادية واضحة تتمتع بالاستقرار تكون حافزا على القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، ويكون ذلك في مختلف المجالات سواء السياسة النقدية، المالية، الضرائب، التشريع الاجتماعي الخاص بشروط الشغل والتأمين... الخ. فالحكومة التي تمارس نشاطها في شروط مستقرة وواضحة هي أفضل من الحكومات التي تمتاز بالتذبذب والتغيير في سياساتها الاقتصادية.

فهدف المستثمر هو معرفة المناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمارس فيه نشاطه، أي بمعنى آخر معرفة العمليات السابقة لعملية الاستثمار واللاحقة، وهذا لأن الاستثمار في الأصول الثابتة عملية طويلة الأجل قد تصل إلى خمسين سنة، ومصداقية الحكومات المتعاقبة يعد عاملا أساسيا في تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن الاختلاف والتراجع عن السياسات الاقتصادية السابقة للدولة يؤثر على مصداقيتها، وهذا ما يجعل المستثمر يكون في وضعية متذبذبة وغير مستقرة في حالة تخوفه من تراجع الحكومات المستقبلية على الاتفاقيات المتفق عليها والقوانين.[7]

3.1. الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محددا أساسيا للشركات متعددة الجنسية التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وفي هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدا لكثير من المؤسسات المحلية و الأجنبية، خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للاتجار، ذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها إلى أسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع خاصة بها في تلك الدول، بالإضافة إلى ذلك فإن كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي يساعد المؤسسات التي تعمل في المنتجات القابلة للاتجار على تحقيق اقتصاديات الحجم .

4.1.سعر الصرف:

كما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن الشركات متعددة الجنسية تتفاعل بردود عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، حيث توصلت إلى أن هذه الشركات تجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة، أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة كما أوضحت هذه الدراسات إلى أن الشركات الأجنبية تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد التدفقات الاستثمارية، لأن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بالبدائل الأخرى المتمثلة في تحويلها للخارج أو إعادة توزيعها[8].

5.1.معدل التضخم:

إن لمعدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما يؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولى بأهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسية، كما نجد تأثر ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة[9]، بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري، ومن هنا يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى استقرار سعري، ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز 3% سنويا، وإذا حدث ذلك تكون منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية، ونضيف على ذلك أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمرون إلى الأنشطة قصيرة الأجل، وينفرون من الاستثمارات طويلة الأجل[10].

6.1.تكلفة اليد العاملة:

تعتبر تكلفية اليد العاملة من بين أهم تكاليف النشاط الإنتاجي للمؤسسة الاقتصادية، لذلك تسعى المؤسسة جاهدة لخفض تكلفة العمالة من أجل تعظيم أرباحها في مختلف أسواق تعاملاتها.

إن ظروف المنافسة الاحتكارية التي تميز معظم الأسواق العالمية، والتحكم الإرادي في سوق اليد العاملة من قبل الحكومات في مختلف الأسواق العالمية، كفرض القيود على تنقل العمالة، من شأنه أن يؤدي إلى اختلال في الأجور الحقيقية التي تتقاضاها العمالة بين بلد وآخر، مما يفسح المجال واسعا أمام انتقال العمليات الإنتاجية إلى حيث الأجور المنخفضة، قصد تقليص تكلفة الإنتاج الإجمالية إلى أدنى حدود ممكنة لها.[11]

7.1.بنية أساسية مناسبة:

إن حالة ووضعية البنية الأساسية، تأثر تأثيرا كبيرا على قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين، وتشمل هذه الخدمات إمدادات الكهرباء المتميزة بالكفاءة، وشبكات النقل المصممة تصميما جيدا (الطرق، الموانئ، المطارات والسكك الحديدة)، وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخطوط أنابيب النفط والغاز. وتلعب الدولة دورا هاما في توفير أو تحسين نوعية هذه الخدمات أو زيادة اتساقها مع المعايير والمواصفات الدولية، فمن جهة فإن سوء نوعية الخدمات سيؤثر في تكاليف الإنتاج وقدرة المؤسسات على المنافسة.

ولقد أظهرت استطلاعات رأي المستثمرين قام بها البنك العالمي، عددا من نقاط الضعف في بيئة الأعمال في العديد من اقتصاديات العالم، و من بين هذه النقاط تحتل البنية الأساسية الترتيب الثالث بين أكبر القيود المعيقة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.[12]

8.1. توفر المناطق الحرة:

يمكن تعريف المناطق الحرة على أنها "جزء من أرض الدولة يقع في الغالب على أحد منافذها البحرية أو البرية أو الجوية أو بالقرب منها، ويتم تحديده بالأسوار وعزله عن باقي أجزاء الدولة، ويخضع في الغالب لقوانين خاصة معينة في ظل السيادة الكاملة للدولة".[13]

وتتميز المناطق الحرة لكونها أنها تعزل عن باقي أقاليم الدولة من خلال إقامة أسوار العازلة حولها، تعامل المشروعات التي تقام بها كما لو كانت خارج الحدود السياسية للدولة من الناحية الجمركية، وتقوم عادة الدولة بإصدار قوانين خاصة بالاستثمار في هذه المناطق.

2. المحددات السياسية:

تذهب بعض الدراسات إلى تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بمدى الاستقرار السياسي في الدول المضيفة فقد أوضح "بازي" Basi سنة 1963 ، من جامعة Kant الأمريكية، أن الاستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول أو الثاني لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة.[14]

وفي هذا الصدد قال: "وريك سميث" Worrick Smith ، رئيس فريق مؤلفي تقرير عن التنمية عام 2005 الصادر عن البنك الدولي، "يفيد أكثر من 90 % من الشركات عن وجود فجوات بين السياسات وبين ما يجري على أرض الواقع العملي، كما أن الاقتصاد غير الرسمي يشكل ما يزيد على نصف الإنتاج في العديد من البلدان النامية، وينبغي على الحكومات أن تقوم بسد تلك الفجوات، ومواجهة المصادر الأكثر عمقا من بين مصادر إخفاق السياسات والتي يمكنها بتعكير مناخ الاستثمار".[15]

إن التحدث عن المحددات السياسية يقودنا إلى ذكر أهم الأسباب الكامنة وراء المخاطر السياسية التي يمكن أن تواجهها الشركات متعددة الجنسية بالدولة المضيفة.

1.2.طبيعة المخاطر المؤثرة على المحددات السياسية:

يتنوع الخطر السياسي بتنوع أسبابه ومستوياته، وفي إطار علاقة هذا الخطر بالشركات متعددة الجنسية، فإنه قد يأخذ عدة أشكال منها:

- **المصادرة** والتصفية والتأميم؛

- عدم **تحويل العملات** الأجنبية للخارج- كقرار أو سياسة تصنعها الحكومات المضيفة حيث لا تسمح للشركات أو الأفراد بتحويل دخولهم أو أرباحهم بالعملة الأجنبية إلى الخارج، أو تحدد نسبة من المرتبات والدخول والأرباح قابلة للتحويل فقط مثلما يحدث الآن في الجماهيرية الليبية؛

- **إلغاء العقود والاتفاقيات** المبرمة بين الدولة والشركة متعددة الجنسية، أو عدم الوفاء بها لأسباب سياسية.[16]

2.2. مستويات الخطر السياسي:

هما المستوى الكلي والمستوى الجزئي:[17]

-المستوى الكلي Macro-Level: حيث يحتوي هذا المستوى على الأخطار السياسية الناتجة عن القرارات الإستراتيجية أو الجوهرية لحكومات الدول المضيفة، أو الأحداث الجوهرية التي تمر بها هذه البلاد (مثل حالة فوز أحد الأحزاب اليسارية بشكل غير متوقع في انتخابات الرئاسة بإحدى الدول، أو الانقلاب السياسي أو العسكري.... مثلما حدث في إيران حيث تم الإطاحة بعرش شاه إيران محمد رضا، وسيطرة الخميني على الحكم وما ترتب على ذلك من تغيرات جوهرية كان لها آثارا سلبية متعددة على الشركات متعددة الجنسية خاصة منها الأمريكية.

-المستوى الجزئي Micro-Level: على هذا المستوى يتم توجيه عملية التحليل إلى أثر السياسات الحكومية للدول المضيفة أو تغيير هذه السياسات على بعض القطاعات الخاصة بالنشاط الاقتصادي، أو تأثيرها على نوع معين من الاستثمارات أو المشروعات الأجنبية في هذا البلد، أو قيام حكومة الدولة المضيفة بفرض ضرائب على نوع معين من النشاطات الاقتصادية دون غيره من النشاطات الأخرى، أو قيامها برفع الرسوم الجمركية على الواردات من سلع معينة... وهكذا. وإذا تساءلنا عن مصادر الخطر السياسي، سنحصل على إجابة تفيد أن هناك مصادر عدة لهذا الخطر كما هي مبينة في الجدول التالي. والآثار التي قد تتركها على الشركات متعددة الجنسية.

3. المحددات القانونية والتنظيمية:

تعتبر المحددات القانونية والتنظيمية محسنات أساسية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، وهذا النوع من المحددات يعتمد على قدرة الدولة المضيفة في بناء أسس قانونية تمتاز بالاستقرار والتوافق مع التشريعات الدولية، مما يعطي ضمانات للمستثمر الأجنبي عن مختلف الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها، وكذلك عن مدى قدرة الدولة المضيفة من خلال أجهزتها الإدارية الهادفة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية لدخول المستثمرات الأجنبية، ويمكن تناول هذا النوع من المحددات عبر النقاط التالية:

1.3.توفر إطار تشريعي وتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر:

إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على اتجاهات هذه الاستثمارات الأجنبية، لأن الإطار التشريعي يمثل الكيان الحاكم لكافة أوجه

النشاط الاقتصادي، حيث تلتزم كافة الأنشطة بالعمل في قوانين حاكمة ومنظمة لسير هذه الأنشطة بما يعظم المنفعة ويضمن الحقوق المتبادلة لأطراف النشاط الاقتصادي.[18]

تختلف تشريعات الاستثمار من دولة إلى أخرى باختلاف عدة عوامل، عادة ما تحدد توجهات المشرع في هذه الدولة أو تلك في صياغة التشريع، ومن أهم هذه العوامل:[19]

- الظروف الاقتصادية السائدة مثل مدى احتياج الدول المضيفة للقطاع الأجنبي أو للتكنولوجيا ومدى حاجتها للموارد الطبيعية، ومدى توفر اليد العاملة الوطنية وحاجتها لتشغيلها؛

- حجم السوق المحلي ومدى استجابته لمنتجات المشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى القدرة الفنية والمالية واللوجيستية لتصدير تلك المنتجات، يضاف إلى ذلك كل الظروف السياسية السائدة في الدولة والتي عادة ما تحدد السياسات الاقتصادية التي تنعكس بالضرورة على ما يتبناه المشرع منها في تلك التشريعات.

إن تشريعات الاستثمار بشكل عام تشترك فيما بينها في قواعد عامة أساسية، يمكن على ضوئها إجراء المقارنة، ويمكن تلخيص أهم هذه القواعد فيما يلي:[20]

- المعالجة التشريعية الخاصة للاستثمار ككل أو لكل قطاع على انفراد؛ - المخاطبون بالتشريع؛ - مجالات الاستثمار؛ - شروط الاستثمار وقيوده؛ - الأهداف التي يسعى المشرع لتحقيقها؛ - الجهة المشرفة على الاستثمار وصلاحيتها واختصاصاتها؛ - الترخيص بالاستثمار؛ - التزامات المستثمر والدولة؛ - الرقابة الحكومية؛ - طرق فض النزاعات؛ - الجزاءات؛ - تأسيس المشروع الاستثماري؛ - الضمانات الأساسية للاستثمار؛ - حوافز الاستثمار من مزايا وإعفاءات والتسهيلات الممنوحة للمستثمر... .

2.3. توفر أنظمة ضريبية ومالية فعالة:

أشارت تجارب الدول إلى أهمية تطوير النظام الضريبي، وكذلك ترشيد استخدام الإعفاءات والحوافز الضريبية، وكذلك ربط الحوافز المالية بقضايا التشغيل والتحديث التكنولوجي وتنمية الكوادر البشرية، والإطارات، وفيما يلي عرض لأبرز الحوافز الضريبية والمالية:[21]

- **وضوح النظام الضريبي**، يعد وضوح النظام الضريبي وكذلك استخدام الإعفاءات الضريبية وربطها بالأولويات الاقتصادية في خطط التنمية الاقتصادية من العوامل الحيوية لجذب مزيد من الاستثمارات؛

- **خفض التعريفة الجمركية**، وذلك بنسب كبيرة على السلع الرأسمالية والمواد الخام والوسيطة، بحيث تتدرج تلك الحوافز من الإعفاء التام للأصول الثابتة المستوردة من الرسوم والضرائب الجمركية بنسب مختلفة تبعا للتوجهات الاستثمارية؛

- **منح البحوث والتطوير**، وتقدم للشركات التي تقوم بتطوير المنتجات القائمة أو ابتكار منتجات جديدة، ثم استرداد هذه المنح في شكل إتاوات عند نجاح المنتج الجديد، وذلك على غرار المنح التي تقدمها إسرائيل للمستثمرين والمتمثلة في منح البحث والتطوير وتتراوح ما بين 30% من تكلفة البحث والتطوير بالنسبة للمنتجات القائمة وحتى 66% للمنتجات الجديدة، كما قامت فنلندا بتخصيص منح البحث والتطوير لتمويل أنشطة البحث والتطوير التي من شأنها تحسين قدرة المشروعات على المنافسة في الأسواق الخارجية، وهو ما ساهم في ارتفاع حجم المنح المقدمة لتمويل البحث والتطوير في فنلندا ليصل إلى 390 مليون يورو عام 2003؛

- **منح التأسيس**، تقدم هذه المنح لمساعدة الأفراد على تأسيس المشروعات الصغيرة بحيث لا تتجاوز هذه المنح نسبة معينة من إجمالي أجور العاملين المقترح عملهم في المشروع؛

3.3. توفر إطار قانوني لحماية حقوق الملكية الفكرية:

تشكل الملكية الفكرية عنصرا مهما من رأس المال الفكري، وهي تتعلق بأسمى صور الملكية لما يتصل بالإنسان ونتاج إبداعه وفكره، وتكمن أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية في الحفاظ على الحق المعنوي لصاحب الإبداع والحق الاقتصادي في المكافأة على جهده، ومما لاشك فيه أن لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام الذي يستند إلى تعبئة الموارد الوطنية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوظيف التكنولوجيا وتمكين رأس المال البشري والاندماج في الاقتصاد العالمي، لابد من تعميق تطبيق مفهوم حقوق الملكية الفكرية وتعزيز الانسجام مع الأحكام المترتبة عليها وإصدار التشريعات الخاصة بها، وتتمثل حماية حقوق الملكية الفكرية في توفير بيئة تشريعية مواتية للتجارة والاستثمار الأجنبي.[22]

4.3. إنشاء هيئات وأجهزة الاستثمار الأجنبي:

تقوم الدول المضيفة بصفة عامة بإنشاء أجهزة وهيئات حكومية تكون مهمتها الأساسية هي تخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية، فضلا عن تسويق وترويج مشروعات الاستثمار والتعريف بالسوق في الداخل والخارج، كما تقوم بعض الوحدات التابعة لهذه الهيئات باختيار مستوى ونوع التكنولوجيا التي تتواءم ومتطلبات التنمية والمتغيرات الثقافية والاجتماعية بالدولة، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في بعض الدول يكون الجهاز المسؤول عن اختيار مستوى التكنولوجيا ونوعه

ومدى ملائمته مستقبلا هو الهيئة الدولية للاستثمارات الأجنبية، وفي مثل هذه الحالات قد يستلزم الأمر مشاركة بعض الأجهزة الحكومية الأخرى في اتخاذ القرارات الخاصة باختيار التكنولوجيا، وتسجيلها وذلك على النحو المعمول به في بعض دول أمريكا اللاتينية والاتحاد الأوروبي وغيرها.

ولهذا يمكن تلخيص الأنشطة الرئيسية والأدوار العامة للهيئات والأجهزة الدولية للاستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة[23] كما يلي:

- تخطيط الاستثمار الأجنبي في ضوء الخطة العامة للدولة؛
- تنظيم وتوجيه مشروعات الاستثمار الأجنبي في المجالات الاقتصادية المختلفة؛
- المتابعة والرقابة على انجازات وممارسات الشركات متعددة الجنسية؛
- تقديم المساعدات اللازمة لإجراء دراسات الجدوى التمهيدية والنهائية للمشروعات؛
- حل المشكلات التي تواجه المستثمرين الأجانب؛
- اختيار مستويات التكنولوجيا وأنواعها ووضع الضوابط اللازمة بحيث تتلاءم مع متطلبات وظروف التنمية الشاملة وخصائص الدولة؛
- تصميم السياسات الخاصة بتحفيز وجذب المستثمرين الأجانب؛
- توفير المعلومات والبيانات المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية، والتسويقية والثقافية....) للمستثمرين الأجانب، وكذلك إعداد القوائم الخاصة بمشروعات الاستثمار المطلوبة، وإجراء البحوث وتقديم دراسات الجدوى التمهيدية لهذه المشروعات مجانا أو المساهمة في إعدادها....

5.3. اعتماد أسلوب الترويج الإلكتروني:

يمكن للدول النامية الاستفادة من أسلوب الترويج الإلكتروني في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة وأنها تواجه منافسة صعبة، حيث يتيح هذا الأسلوب وسائل عديدة للوصول إلى المستثمرين المحتملين ويوفر لهم البيانات والمعلومات المطلوبة والتي عادة ما يجدون صعوبة في الحصول عليها، وأصبح وجود موقع شبكي على الإنترنت لمؤسسات وهيئات تشجيع الاستثمار أمرا مألوفا لتزويد المستثمر مباشرة بالمعلومات والبيانات الاستثمارية التي يحتاجها حول الدولة.

المحور الثالث: : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وسبل تفعيل محدداته.

تعتبر الجزائر واحدة من الدول النامية التي أبدت رغبتها في الاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة بعد تعثر مسيرة التنمية المطبقة في ظل النظام الاشتراكي والأزمة النفطية سنة 1986، و بلوغ حجم الديون مستويات أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري، مما ألزم السلطات الجزائرية في مطلع

التسعينيات إلى تبني إصلاحات اقتصادية ومالية شاملة، وهذا بتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي والمتمثل في إصلاح النظام المالي والجبائي، والمنظومة القانونية..، وتكمل أهمية هذا المحور في التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وسبل تطوير محدداته بغية تهيئة المناخ الملائم لجلبه واستقطابه.

1.واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

بغرض تحليل حجم وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من المفيد الإشارة إلى المرحلة التي امتدت من 1970 إلى 1994 والتي تعكس أهمية الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات، خاصة بعد قرار عام 1971، والقاضي بانفتاح هذا النوع من الصناعة (البترول والغاز) على رؤوس الأموال الأجنبية، الأمر الذي دفع العديد من الشركات الأجنبية للاستثمار في مشروعات التكرير، والاكتشاف، والإنتاج، والنقل.

إن جاذبية قطاع المحروقات قد زادت خلال الصدمة النفطية لعام 1970 و1980، أين ارتفعت أسعار النفط، تبع ذلك منع الشركات الأجنبية من امتلاك حقول النفط، الأمر الذي دفعها للاستثمار في البنى التحتية، وسد النقص في الموارد المالية المخصصة لصيانة تجهيزات ومعدات القطاع، رغم ذلك وقبل سنة 1992 لم تكن الجزائر تسمح للشركات الأجنبية بالإنتاج لحسابها الخاص (أي لحساب هذه الشركات)، إلا في إطار عقود تقسيم الإنتاج (Contrats de partage de production)، أو بعقود أخرى تتعلق بتقديم خدمات لفائدة شركة سونطراك، وعلى هذا الأساس، تميزت عشرية الثمانينات بشبه غياب الاستثمار الأجنبي المباشر حتى في قطاع المحروقات.

أما خلال العشرين سنة الأخيرة، حاولت الجزائر أن تعتمد جملة من المزايا والحوافز لفائدة المستثمرين، من خلال قانون الاستثمار لسنة 1993 المعدل والمتمم بالأمر 01-03 سنة 2001 السابق الذكر، كما أن لبرنامج الإنعاش الاقتصادي المعلن سنة 2001 دورا في تشجيع الاستثمار، واستقطاب رأس المال الأجنبي، والجدول التالي يعكس قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2001-2012.

تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2001-2012 (مليون دولار أمريكي)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إ أ م الوارد	1 107,9	1 065,0	633,7	881,9	1 081,1	1 795,4	1 661,8	2 593,6	2 746,4	2 264,0	2 571,0	2900.0

المصدر: CNUCED,base de données FDI/TNC (http//:www.unctad.org/fdistatistics)

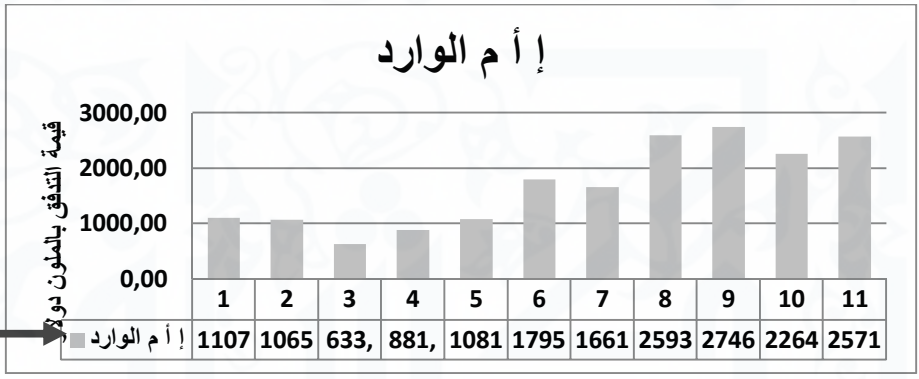

بالنظر إلى معطيات الشكل ، يتبين أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر قد شهد تطورا ملحوظا، خاصة بعد سنة 2008، حيث بلغ أعلى مستويات له سنة 2009 ليصل إلى 2.746 مليار دولار، ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة الإجراءات التحفيزية التي اعتمدتها الجهات الوصية، وقد انخفض هذا المستوى سنة 2010 بنسبة 17.5% ليصل إلى 2.264 مليار دولار، أما بحلول سنة 2011 شهدت الجزائر تحسنا ملحوظا في حجم هذه الاستثمارات الواردة ليتجاوز 2.5 مليار دولار، ويمكن إرجاع هذا التحسن إلى جملة من الأسباب، أهمها تحسن الوضع الأمني، بالإضافة إلى تحسن وتطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه السنة. والجدير بالذكر أن الجزائر قد حققت مخزن إجمالي متراكم للاستثمار أجنبي مباشر الوارد حتى نهاية سنة 2011 بمقدار 27.78 مليار دولار في حين ما صدر منها لنفس الفترة كان مقداره 2.174 مليار دولار أي بفارق 19.60 مليار دولار بين ما ورد وما صدر[24]. حيث احتلت الجزائر المرتبة الرابعة عربيا كأكبر دولة مستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة 9ر2مليار دولار وبحصة 2ر6 % ،حسبما أكدته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2012.

أما فيما تعلق بموضوع حجم وقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر خلال الفترة 2001-2011 يمكن تلخيصها في بيانات الجدول التالي:

الاستثمار الأجنبي الصادر خلال الفترة 2001-2011 (مليون دولار أمريكي)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إ أ م الصادر	9,3	98,6	10,9	253,5	(20,2)	34,6	295,1	317,9	215	220,2	534	250

المصدر: CNUCED,base de données FDI/TNC (http// :www.unctad.org/fdistatistics)

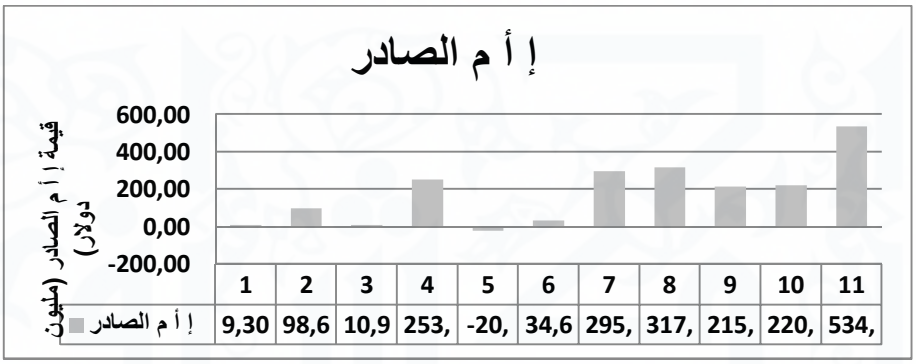

من خلال البيان يتضح أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصدر من الجزائر نحو العالم قد ارتفع خلال سنة 2011 ليتجاوز نصف مليار دولار، وهو يعد اكبر مستوى تحققه الجزائر مقارنة بالسنوات السابقة، ليتراجع سنة 2012 إلى مستوى 205 مليون دولار، في حين نلاحظ أن حجم التدفقات الصادرة بلغت اقل مستوياتها خلال السنوات 2001 ،2003 و 2005 حيث لم تتجاوز 11 مليون دولار.

2.حصيلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب برنامج الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

حسب تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI لسنة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يبدو ضعيفا و محدودا من خلال حجمه و قيمته، مقارنة بحجم و قيمة الاستثمارات الوطنية المعلنة والمصرح بها، رغم مختلف الجهود المبذولة من أجل ترقية هذا الاستثمار و استقطاب مؤسساته، فخلال الفترة الممتدة من سنة 2002-2012 بلغ عدد المشاريع المتراكمة التي تم التصريح بها بنحو 47593 مشروع بقيمة إجمالية 6.933.611 مليون دينار، لم تبلغ من الاستثمارات الأجنبية سوى 423 مشروع بقيمة إجمالية تقدر بـ 2.120.349 مليون دينار أي ما نسبته 1% من إجمالي المشاريع، و30.6 % من مجموع القيمة المصرح بها. أما عدد الأجراء الذين استفادوا من هذه المشاريع الأجنبية خلال الفترة قدر عددهم بنحو 91113 أجير من أصل 755170 أجير في الإجمال، كما يوضح ذلك الجدول التالي:

حصيلة المشاريع المصرح بها خلال الفترة 2002-2012 (المبالغ بالمليون دج)

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	عدد الوظائف	%
الاستثمار المحلي	47 170	99,1%	4 813 063	69%	664 057	88%
الشراكة	208	0,4%	879 370	12,7%	27 400	4%
الاستثمار المباشر الأجنبي	215	0,5%	1 241 179	17,9%	63 713	8%
إجمالي الاستثمار الأجنبي	423	0,9%	2 120 549	30,6%	91 113	12%
المجموع	47 593	100%	6 933 611	100%	755 170	100%

المصدر: إحصائيات موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement

3.نصيب القطاعات الاقتصادية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

في الواقع لا توجد هناك إحصائيات وافية عن نصيب كل قطاع اقتصادي من حجم المشاريع الاستثمارية المتدفقة إلى الجزائر، ذلك أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لا ترصد سوى الاستثمارات المسجلة والمرخص لها، أما البنك الجزائري هو الآخر يشير إلى حجم التدفقات لرؤوس الأموال الأجنبية دون الإشارة إلى توجهاتها القطاعية، إلا أنه رغم ذلك سنحاول الإشارة إلى أهم القطاعات الاقتصادية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر ضمن الجدول التالي:

توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية للفترة 2002-2012.

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	%
الزراعة	6	1,42%	2 391	0,11%	0,11%
البناء ،الأشغال العامة و الري	64	15,13%	41 083	1,94%	1,94%
الصناعة	239	56,50%	978 702	46,15%	46,15%
الصحة	6	1,42%	13 573	0,64%	0,64%
النقل	16	3,78%	9 531	0,45%	0,45%
السياحة	10	2,36%	481 304	22,70%	22,70%
الخدمات	81	19,15%	504 522	23,79%	23,79%
الاتصالات السلكية واللاسلكية	1	0,24%	89 441	4,22%	4,22%
المجموع	423	100%	2 120 549	100%	100%

المصدر: إحصائيات موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement

يتوزع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يحتل كل من قطاع الصناعة والخدمات الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة والتي بلغت نسبتها في القطاعين 56.50% و 19.15% على التوالي، أما من حيث المبالغ المالية المقررة التي تصل نسبتها في قطاع الصناعة بنحو 46.15%، أما قطاع الخدمات فتتجاوز 33.79%، إن هذين القطاعين يتميزان بمردودية عالية للشركات الأجنبية، خاصة في قطاع المحروقات، أما بالنسبة للجزائر هذين القطاعين يسمحان بامتصاص عدد كبير من البطالة، بالإضافة إلى قطاعي البناء والأشغال العمومية والسياحة الذين وفرا بدورهما عدد كبير من مناصب الشغل حيث تجاوزت 28420 منصب عمل في قطاع السياحة، ونحو 36693 منصب في قطاع الصناعة، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فقد بلغ عدد المناصب 12312منصب عمل. والبيان التالي يوضح نصيب كل قطاع عدد مناصب العمل المحققة خلال الفترة.

عدد مناصب العمل المحققة من قبل الاستثمارات أ م حسب القطاع خلال الافترة 2002-2012

المصدر: إحصائيات موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement

4.معوقات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من الدراسة التي أنجزت من طرف خبراء أوروبيين، والتي خلصت إلى أنه لا تزال إلى اليوم العديد من العراقيل والحواجز التي تعيق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وقد جسدت هذه الدراسة من خلال استطلاع أراء مجموعة من المستثمرين الذين انتهوا من إقامة مشاريعهم في الجزائر،

إلى بعض كبار المستثمرين الأجانب أمام العوامل المشجعة وغير المشجعة على اتخاذ قرار إقامة استثماراته المباشرة في الجزائر، ووفقا لهذه الدراسة، فإن المستثمرين الأجانب يعتقدون أن بالجزائر عوامل إيجابية والأخرى سلبية ولكن – للأسف أن هذه الأخيرة أكبر من الأولى – ويعتقدون أيضا أن هناك عائقين رئيسيين لهما تأثير كبير وهما: محدودية حجم السوق الجزائري، وتكلفة اليد العاملة الضعيفة.

وأحصت الدراسة المنجزة من قبل الخبراء الأوروبيين إثني عشر (12) عاملا سلبيا: [25]

- إنتاجية اليد العاملة(الضعيفة جدا)؛
- الاستقرار السياسي (السيئ)؛
- الرشوة؛
- الحكم غير الراشد؛
- البنى التحتية غير متطورة؛
- الخدمات الجمركية (ثقيلة)؛
- خدمات بنكية (رديئة)؛
- انتشار الجريمة؛
- انتشار السرقة و غياب الأمن العام؛
- منافسة القطاع الموازي؛
- الوصول إلى التمويل (صعب جدا)؛
- مستوى المعيشة (متدن).

بالنسبة للمستثمرين الأجانب الذين شملتهم الدراسة فإن المطالبة و بصورة مستعجلة بالنهوض بثلاثة قطاعات:

- إصلاح القطاع البنكي و مراقبة الصرف (50% من الإجابات)؛
- تحسين الوضع الأمني في البلاد (26% من الإجابات)؛
- تخفيف الإجراءات الجمركية (26%)، أما تخفيف الإجراءات الإدارية فجاء في المرتبة الرابعة بنسبة (15%) من الإجابات.

ومن خلال الدراسة السالفة الذكر سيتم الوقوف أمام أهم معوقات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر قبل وبعد إصدار قانون الاستثمار على النحو التالي:

1.4.قبل قانون الاستثمار:

من خلال دراسة قام بها البنك العالمي سنة 1992، بينت أن موقف المستثمرين الأجانب إزاء تحرير النظام القانوني الذي يحكمهم من خلال قانون النقد والقرض لسنة 1990 كان موقفا انتظاري، وهو ما يدل على أن موقف المستثمر الأجنبي لم يكن سلبيا وذلك نظرا لمستوى نوايا الاستثمار الأجنبي المباشر المقدر بنحو 1,33 مليارا دولارا أمريكي تحت ظل هذا القانون.

إن تردد المستثمرين الأجانب كان مرتبطا بالدرجة الأولى بالمناخ القانوني، والمؤسسي، والسياسي السائد في البلاد أثناء تلك الفترة (1990 – 1993)، فتخوفات المستثمرين الأجانب من المناخ المالي كانت متعلقة أساسا بالشروط الفعلية لإعادة تحويل رؤوس الأموال، حيث طرح تساؤلا حول الإمكانية المالية لبنك الجزائر للوفاء بضمان تحويل رؤوس الأموال الناتجة عن الأرباح المحققة عن تصفية النشاط، المنصوص عليه في قانون النقد والقرض، إضافة إلى التخوف من إجراءات تطبيق هذا المبدأ، والتي يحتمل أن تطيل من فترة إعادة التحويل، فالمشاكل المالية التي كانت تعاني منها الجزائر لم تكن سرا على المستثمرين الأجانب مما جعلهم حذرين فيما يخص بأهمية رؤوس الأموال التي ستستثمر إما في الشركات المشتركة أو في الشركة الأجنبية.

فضلا عن المخاطر المالية فإن العوائق الناتجة عن ضعف الهياكل الصناعية، لم تغب عن تقييم المستثمرين الأجانب لجاذبية الجزائر، بالفعل فهذا الضعف جعل البحث عن شركاء صناعيين محليين ناجعين ومقاولين من الباطن قادرين على منح الثلاثية (التكاليف – النوعية – الآجال) التي تطلبها الشركات الأجنبية شيئا صعبا.

2.4.في ظل قانون الاستثمار (1993 – 2003).

إنه لمن الصعب محاولة التقييم فيما إذا تم تحقيق الاستثمارات الأجنبية المصرح بها لدى وكالة ترقية و تدعيم الاستثمار بعد قانون النقد والقرض، لهذا يجب التطرق إلى العوائق التي تواجه تحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي يمكن ذكر كل منها على حدة، غير أنها تبقى مرتبطة فيما بينها، وتتمثل فيما يلي:

1.2.4.العائق القانوني والإداري:

تمثل العراقيل الإدارية والقانونية أحد الكوابح الرئيسية لتحسين مناخ الأعمال وجذب الرأسمال الأجنبي، إن ما يميز الإجراءات الإدارية في الجزائر هو البيروقراطية والروتين في الإجراءات وإنجاز المعاملات، نقص الخبرات الفنية المتخصصة في الميدان رغم توفرها في سوق العمل، عدم وجود أنظمة معلومات متطورة ودقة في المعلومات، تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار وغياب التنسيق بين هذه الأجهزة، كما أن الإجراءات القانونية هي الأخرى تتميز بكثرة القوانين وتضاربها وغموضها في بعض الأحيان، القيود الواردة على تملك العقارات والأراضي، عدم استقرار قوانين الاستثمار، إضافة إلى عدم تناسب هذه القوانين مع التطورات والأوضاع و المستجدات العالمية.

2.2.4.عائق العقار:

يعتبر الحصول على العقار الصناعي من بين الشروط المسبقة لتحقيق الاستثمار، غير أن الحصول على العقار الصناعي تعترضه عدة مشاكل تتمثل أساسا في[26]:

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة؛
- نقل الإجراءات وتقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الاستثمار، هيئات تخصيص العقار ومرة أخرى أمام مسيري العقار؛
- تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة، تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها؛
- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط؛
- وأخيرا أمن المنطقة الصناعية.

3.2.4.مشكل الموانئ.

تعتبر الموانئ إحدى الحلقات الأساسية والفاعلة في المنظومة التجارية، وهي بذلك إحدى عوامل نجاح استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر تتوقف على مدى احترام وتوفير الموانئ للمقاييس الدولية، فإن الموانئ الجزائرية تعمل دون هذه المقاييس، حيث وجهت لها انتقادات من قبل المستثمرين تتعلق بنظام المداومة في العمل الليلي الذي يتوقف نهائيا في الموانئ الجزائرية، فمثلا يستقبل ميناء الجزائر حوالي 80% من واردات الجزائر، وهو يعرف انتقادات شديدة من قبل المستثمرين الذين يرون في عدم اشتغاله بصفة طبيعية من العوائق التي تحول دون الاستثمار، فضلا عن توقفه عن العمل ليلا [27].

4.2.4.العائق المالي.

إن نوعية المشكل المالي الذي تواجهه المؤسسات منذ 1993 لم يعد حصولها على العملة الصعبة، وإنما حصولها على العملة المحلية لتمويل استثماراتها، فالبنوك ترجع السبب إلى كون المشاريع المقدمة ليست قابلة للتمويل، [غياب دراسات جدوى جيدة، غياب أموال خاصة أو ضمانات كافية، ...] ولكن هذا يخفي في الحقيقة غياب الكفاءات البنكية القادرة على تقييم المشاريع وتحديد إمكانية البنك لأخذ المخاطرة.

إن المؤسسة الخاصة نادرا ما تحصل على تمويل طويل الأجل، فالحالات النادرة للتمويل على المدى الطويل كانت مغطاة بخطوط قرض مسيرة من قبل البنك الجزائري للتنمية، فالأصل في التمويل كان يتمثل في القروض القصيرة المدى المتميزة بارتفاع تكاليفها، وقصر مدة امتلاكها، أضف إلى

ذلك بعض الإجراءات المصرفية المتسمة بمركزية القرار، ونقص المعلومات والمعطيات الكافية حول فرص التمويل المتاحة وغياب الشفافية في منح القروض وضعف المنتجات المالية المقترحة على المستثمرين الخواص.

4.2.4غياب الاستقرار السياسي:

لغياب الاستقرار السياسي أثر فعلي على توافد الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات خارج المحروقات خاصة، رغم وجود بعض المزايا المقارنة للاقتصاد الجزائري، حيث إن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الاستثمارات في هذا البلد.

ونظرا للوضعية السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينيات، فإن أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها " الكوفاس " من خلال تقديرها لخطر البلد، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع، ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحدد الأساسي لغياب الاستثمار الأجنبي المباشر عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها.

4. وضعية سوق الأوراق المالية(البورصة):

لقد أصبح الركود الذي تواجهه البورصة يقلق الشركاء ويعود هذا لقلة الشركات العمومية التي أدرجت فيها، إضافة إلى عدم تجاوب القطاع الخاص، ومرد ذلك أن غالبية الشركات العمومية تعاني من عجز في الخزينة والموازنة، بل أن ديونها قدرت بأكثر من 500 مليار دينار بعد تطهير أصولها فضلا عن الاختلالات المسجلة في الأصول ورقم الأعمال[28].

5. عدم توفير المعلومة ومشكلة الحصول عليها:

تعد المعلومة الاقتصادية على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للمستثمرين، ذلك أن كسبها يساعد على رسم الاستراتيجيات المستقبلية، واتخاذ القرارات على أسس موضوعية، إلا أن الوضع في الجزائر مغاير تماما لما يجب أن يكون، ذلك أنه ليس في مقدور المستثمرين تقدير احتياجات السوق بدقة، فضلا عن جهلهم بعدد المنافسين، إذ أن قرارات الاستثمار رغم ما تجر عليها من دراسات جدوى، إلا أنها تخضع أساسا للزيارات الميدانية للمستثمرين الأجانب، وتقديرهم لمستوى نجاح الشركات الأجنبية الأخرى التي دخلت السوق الجزائري، هذا وتتجلى أهم مشكلات توفير المعلومة في الجزائر فيما يلي:

- عدم تناغم الهيئات المكلفة بالإعلام والإحصاء مع ما يصدر من قوانين و تشريعات؛
- عدم كفاءة شبكات الاتصال؛
- صعوبة الدخول إلى قواعد البيانات للهيئات والوزارات؛
- ندرة المنشورات والدلائل المتعلقة بالوضع الاقتصادي الجزائري، والفرص الاستثمارية المتاحة ... .

من خلال ما سبق يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يتحقق بذلك القدر الذي كان منتظرا، وهذا راجع إلى جملة من العوائق أهمها التي تم التطرق إليها آنفا، ماعدا في قطاع المحروقات الذي يبقى دوما محط أنظار المستثمرين الأجانب، غير أن الاقتصاد الجزائري بكل إمكانياته البارزة والكامنة بحاجة إلى تعزيز استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات وداخله.

••• خاتمة:

كما رأينا فإن هذه الاستثمارات أكثر حساسية لكل الاختلالات على مستوى الدول المضيفة سواء تعلق ذلك بالمستوى الجزئي أو على المستوى الكلي، ومن خلال تحليل أهم العوامل المحفزة لحركات رؤوس الأموال الأجنبية، يتبين لنا أن القيام بالاستثمار في الخارج من طرف الشركات متعددة الجنسية ليس عملية ارتجالية أو عفوية، وإنما يخضع للعديد من العوامل والمحددات الخارجية التي ستؤثر على كفاءة وقرار الاستثمار، فمجرد تحرير الاقتصاد وفتحه لم يعد كافيا الآن، فثمة ضرورة لإيجاد عناصر جذابة من الميزات المتعلقة بالموقع، ومقارنة درجة واختلاف مدى توافر هذه العوامل ما بين الدول، هو الذي يعطي فكرة واضحة حول تباين التوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات، وهنا تظهر أهمية دور الدولة من خلال سياسات وإستراتيجيات ناجعة تهدف إلى توفير الإجراءات والميكانيزمات التي ترمي إلى ترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ولهذا وعلى ضوء نتائج الدراسة المتوصل إليها يمكن اقتراح جملة من **التوصيات** للحكومة الجزائرية، بناء على بعض الدروس المستفادة من تجارب الدول التي استطاعت تهيئة المناخ الاستثماري بها، ولا تعد هذه الدروس المستفادة نقاط منفردة تعمل بشكل مستقل بل إنها تعمل بشكل متكامل مع بعضها البعض لتهيئة المناخ الاستثماري في الجزائر، ومن أهم هذه الدروس:

- الاهتمام بدعم الاستقرار الاقتصادي ؛ - مراعاة تيسير الإجراءات الإدارية وتحسين نظم الاتصال؛ - دعم الاستقرار السياسي والأمني ؛- ضرورة وضع قوائم توضح ترتيب الأولويات للمجالات الاستثمارية التي يحتاج إليها الاقتصاد؛ - - ضرورة تقديم الحوافز الضريبية والمالية إلى الاستثمارات التي تتوافق مع

أولويات التنمية الاقتصادية وعدم الإفراط في تقديم هذه التسهيلات - إعادة هيكلة وإصلاح القطاع المالي والمصرفي، وتحسين أداء العاملين فيه ؛- أهمية توسع الحكومة في تقديم القروض الميسرة لمختلف المشروعات في المناطق الأقل تحضرا ؛- التوسع في إنشاء مناطق صناعية تمثل نقط الالتقاء بين المستثمرات ؛- ضرورة وضوح الإطار التشريعي الحاكم للاستثمار أمام المستثمرين ؛ - توسيع عقود الاتفاقيات الدولية لتجنب الازدواج الضريبي مع الدول المتقدمة ؛- أهمية الإسراع في تعميم نظام اقتصاد السوق وخلق اقتصاد مفتوح، وضرورة تقليص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي؛- ضرورة تطوير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار باعتبارها مؤسسة ترويجية للاستثمار، حتى تتسم بالكفاءة والاتصال على نطاق واسع بالمستثمرين الأجانب والمحليين وتعمل على توضيح فرص الاستثمار أمامهم، وضرورة إنشاء ما يسمى **بالنافذة الموحدة** تسمح للمستثمر الأجنبي بلجوئه إلى جهة واحدة للحصول على كافة الوثائق والموافقات والتراخيص المطلوبة و بالتالي إزالة العبء الإداري و البيروقراطي ، و عليه يمكن للوكالة تنظيم عملية الموافقات و التراخيص عن طريق هذه النافذة؛ - ضرورة اعتماد نموذج الترويج الإلكتروني لتشجيع الاستثمار الأجنبي، من خلال تطوير الموقع الشبكي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛ - محاولة الانضمام لمختلف المؤشرات العالمية والإقليمية التي تلقى اهتمام رجال الأعمال الأجانب من جانب تحسين كفاءة قراراتهم للمفاضلة بين الدول المضيفة، ويتم ذلك عن طريق بناء قاعدة بيانات تتسم بالمصداقية اللازمة لتوفير وبشكل دوري ومنتظم مختلف الإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر، لكافة الهيئات والمنظمات الصادرة لهذه المؤشرات.

••• الاحالات والمراجع:

[1]- كمال مرداوي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة- حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، ص: 152.

[2]- نفس المرجع ، ص- ص: 151-155.

[3]- حاول " كفيس" تفسير الاستثمار أ م من خلال امتلاك الشركة المستثمرة جملة من المزايا الاحتكارية تشمل على المعرفة الفنية، و براءة الاختراع، والتصميمات و العلامات التجارية، و هذه المزايا في رأيه مسؤولة عن نجاح الشركة و تحقيق الأرباح.

[4]- أميرة حسب الله محمد،**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر**، الدار الجامعية، الأسكندرية، 2003.ص: 33 .

[5]- حربي عريقات،**واقع مناخ الاستثمار في الوطن العربي**، ورقة مقدمة لمؤتمر العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، 1988.

[6]- أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص. 35-36.

[7]- بعلوج بولعيد، **تأثير الشفافية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، مقال، جامعة قسنطينة. بدون تاريخ، ص: 11.

[8]- عمر صقر، عمر صقر، **العولمة وقضايا معاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص: 52.

[9]- أبو قحف عبد السلام ، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة الرابعة،مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، 1998، ص 76

[10]- سعيد النجار، **آفاق الاستثمار في الوطن العربي**، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 1992، ص 66.

[11]- كمال مرداوي، مرجع سبق ذكره، ص 116.

[12]- بلقاسم زايري، منطقة التبادل الحر الأورو-متوسط و الاستثمار الأجنبي المباشر، مداخلة في المؤتمر الدولي العالمي الثاني، جامعة سكيكدة، مارس 2003، ص14.

[13]-مغاوري شلبي، **المناطق الحرة فوائد وأضرار**، مقال، عرض بتاريخ 2001/04/04، www. Islamonline. Net.

[14]- عمر صقر، مرجع سبق ذكره. ص 54.

[15]- البنك العالمي، **مختصر تقرير عن التنمية في العالم 2005**، econ.worldbank.org/wdr/wdr2005 .

[16]- أبو قحف عبد السلام ، **أساسيات إدارة الأعمال الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 257، 258.

[17]- نفس المرجع ص ص: 260،259.

[18]- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، **تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار**، مجلس الوزراء، مصر، أكتوبر 2004، ، ص 13.

[19]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مقارن عن تشريعات تشجيع الاستثمار في الدول العربية وما يقابلها في بعض دول العالم الأخرى**، الكويت، 2002ص 2.

[20]- نفس المرجع، ص ص: 3. 4.

[21]- نفس المرجع، ص ص، 11.10.

[22]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **حقوق الملكية الفكرية**، الكويت،2002، ص 1.

[23]- أبو قحف عبد السلام، **أساسيات إدارة الأعمال الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص ص: 343، 344.

[24]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، الكويت، 2012، ص:99

[25]- عبد المجيد بوزيدي، ترجمة عبد الوهاب بوكروح، لماذا يعزف المستثمرون الأجانب عن القدوم إلى الجزائر؟. مقال – **جريدة الشروق اليومي**، العدد 1689، 18 ماي 2006، ص 10.

[26]- علي همال، **آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو- متوسطية**، مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية، 2002،ص ص، 5,4

[27]- Agence de promotion et de suivi des investissements (APSI), **Séminaire de présentation du Climat des investissements en Algérie**, Organisation des Nations Unis pour le Développement Industriel, p. 30.

[28]- علي همال، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 5-7.